

الآليات و الأدوات **** الانتخاب باللائحة

تحولت السلطة التشريعية من مؤسسة ذات مجلس تشريعي واحد إلى مؤسسة بمجلسين في سنة 1996. وأيد جلاله الملك الحسن الثاني هذا التحول بالإضافة إلى تغييرات أخرى أجريت في محاولة لإصلاح النظام السياسي وتحديثه. وجرت انتخابات الهيئة التشريعية التي كانت تتألف من مجلس واحد. وكان البرلمان حينئذ يتألف من 333 عضوا ينتخب 222 عضوا منهم بالاقتراع المباشر و 111 عضوا بشكل غير مباشر. وفي أعقاب جولة شتتير الانتخابية، وافق استفتاء شعبي على تعديل دستوري يقضي بتأسيس هيئة تشريعية من مجلسين

وأصدر البرلمان الذي كان قائما في غشت 1997 القوانين الخاصة بتنظيم وانتخاب المجلسين الجديدين، وأعلن الملك الحسن الثاني في وقت لاحق أن عملية انتخاب هذه المجلسين ستجري في الشهور الأخيرة من سنة 1997. والمجلسان الجديان هما مجلس النواب ومجلس المستشارين. وينتخب أعضاء مجلس المستشارين الـ 270 بشكل غير مباشر من قبل هيئات انتخابية لولاية مدتها تسع سنوات

وينتخب أعضاء المجالس المحلية والإقليمية 162 عضوا من أعضاء مجلس المستشارين يمثلون قطاعات الصناعة والزراعة، بينما تنتخب الاتحادات المهنية الأعضاء الـ 108 المتبقين

ويتم تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين كل ثلاث سنوات. وجرت أول انتخابات لهذا المجلس في دجنبر 1997. وشارك 16 حزبا في الانتخابات وبلغ عدد مرشحيهم 2391 مرشحا. وحصلت أحزاب اليمين ويمين الوسط على غالبية المقاعد

يتألف مجلس النواب من 325 عضوا ينتخبون بالاقتراع الشعبي المباشر لولاية مدتها خمس سنوات. ويتنافس المرشحون في 325 دائرة انتخابية لكل دائرة منها مقعد نيابي واحد. ويفوز بالمقعد النيابي المرشح الذي يحصد الأكثرية البسيطة من أصوات الناخبين. ويتمتع جميع المواطنين المغاربة الذين أتموا 20 سنة بحق التصويت في الانتخابات. والتصويت غير إلزامي. ويجب أن يكون المرشحون مواطنين لا يقل عمرهم عن 23 سنة. ويتم ملء المقاعد التي تشغر قبل انتهاء ولاية المجلس عن طريق الانتخابات الفرعية في خلال ستة شهور من شغورها

جرت انتخابات مجلس النواب الجديد في نونبر 1997. وكان مجموع المرشحين 3300 مرشح يمثلون 16 حزبا. وقدرت نسبة مشاركة الناخبين بـ 58 بالمئة ممن يحق لهم التصويت. ويمكن تصنيف الأحزاب والمرشحين في ثلاث مجموعات عريضة. المجموعة الأولى مجموعة "الوفاق اليميني" التي تضم حزب التجمع الوطني للأحرار، والحركة الشعبية، والحركة الوطنية الشعبية. والمجموعة الثانية مجموعة الوسط التي تضم حزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الديمقراطية والاجتماعية. والمجموعة الثالثة مجموعة "الكتلة" ذات الميول اليسارية والتي تضم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال. ولم تحصل أي من المجموعات الثلاث على أكثرية مطلقة من المقاعد. وتقدم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على بقية الأحزاب بفوزه بـ 57 مقعدا نيابيا. وتم تسمية زعيم هذا الحزب، عبد الرحمن اليوسفي، كرئيس للوزراء وتكليفه تشكيل حكومة ائتلافية

وأعلن الملك في خطاب العرش الذي ألقاه في افتتاح الدورة النيابية في أكتوبر 2001 عن إجراء انتخابات جديدة في شتتير 2002

مضيفاً "نحن مصممون على جعل نزاهة الانتخابات المدخل الأول إلى مصداقية الهيئة التشريعية". وبالفعل جرت هذه الانتخابات في 27 شتنبر 2002 في جو ساد الهدوء، وكانت هناك إشادة بنزاهتها وشفافيتها من قبل الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير خارجية إسبانيا. كما أن أحزاب المعارضة المغربية اعترفت بنزاهة الانتخابات إلى حد كبير. توجه الناخبون لانتخاب 325 نائبا منهم 295 ينتخبون بالقائمة الحزبية موزعين على 26 حزبا سياسيا و 30 نائبا ينتخبون بالقائمة الوطنية الخاصة بالنساء. وبلغ عدد الذين يحق لهم الانتخاب 24 مليون ناخب، لكن من حصلوا على البطاقات الانتخابية كانوا 18 مليون و 750 ألف ناخب. وبلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 52 بالمائة ممن يحق لهم التصويت

وجاءت نتيجة الانتخابات على النحو التالي : حصل حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على أكثرية مقاعد اللوائح الحزبية إذ فاز بـ 45 مقعدا. وجاء حزب الاستقلال في المرتبة الثانية بحصوله على 43 مقعدا. وجاء في المرتبة الثالثة كل من حزب التجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية (الإسلامي) حيث فاز كل منهما بـ 38 مقعدا. وجاء في المرتبة الرابعة حزب الحركة الشعبية الذي فاز بـ 25 مقعدا. وتوزعت بقية مقاعد مجلس النواب على 17 حزبا سياسيا. كما حصلت هذه الأحزاب على العدد التالي من المقاعد النيابية الخاصة بالنساء : الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال 4 مقاعد لكل منهما، والتجمع الوطني للأحرار والعدالة والتنمية 3 مقاعد لكل منهما، والحركة الشعبية مقعدان. وقد حافظت الكتلة ذات الميول اليسارية على نفوذها في مجلس النواب وتلتها كتلة الوفاق اليميني. ولكن المفاجأة الكبيرة تمثلت في التقدم الذي حققه حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي ضاعف عدد مقاعده في المجلس أكثر من أربعة أضعاف قياسا على انتخابات 1997 التي كانت حصته فيها 9 مقاعد فقط.

الانتخابات الجماعية (7 عمليات انتخابية)

- اقتراع 29 ماي 1960
- اقتراع 28 يوليوز 1963
- اقتراع 3 اكتوبر 1969
- اقتراع 12 نونبر 1976
- اقتراع 10 يونيو 1983
- اقتراع 16 اكتوبر 1992
- اقتراع 13 يونيو 1997
- اقتراع 12 شتنبر 2003

الانتخابات التشريعية (7 عمليات)

- اقتراع 17 ماي 1963
- اقتراع 28 غشت 1970
- اقتراع 03 يونيو 1977
- اقتراع 14 شتنبر 1984
- اقتراع من 25-6-1993 إلى غاية 17-9-1993

-اقتراع 14 نونبر 1997

-اقتراع 27 شتنبر 2002

-انتخابات غرفة المستشارين (عملية واحدة) بتاريخ 5 دجنبر 1997.

بالنسبة لانتخابات 2002 فهي الأولى التي جرت في عهد جلالة الملك محمد السادس الذي ورث الحكم عن والده الراحل الملك الحسن الثاني في شهر يوليوز من سنة 1999. وبالنسبة للاستحقاقات الجماعية فهي لا تتعدى الثمانية كان آخرها يوم 12 شتنبر 2003

أعضاء المجلس حسب الفرق بتاريخ 2002/11/15

الفرق النيابية	
50 نائبا	الفريق الاشتراكي
53 نائبا	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
51 نائبا	الفريق الحركي
42 نائبا	فريق العدالة والتنمية
40 نائبا	فريق التجمع الوطني للأحرار
22 نائبا	فريق الاتحاد الدستوري الديمقراطي
21 نائبا	فريق التحالف الاشتراكي
20 نائبا	فريق الاتحاد الديمقراطي
15 نائبا	فريق جبهة القوى الديمقراطية
04 نواب	حزب رابطة الحريات
03 نواب	حزب اليسار الاشتراكي الموحد
03 نواب	بدون انتماء سياسي
01 نائبا	حزب الإصلاح والتنمية

الاستفتاءات

استفتاء دستوري يوم 7 دجنبر 1962

استفتاء دستوري يوم 24 يوليوز 1970

استفتاء دستوري يوم 1 مارس 1972

استفتاء لتعديل الفصل 21 من الدستور المنظم في يوم 23 ماي 1980

استفتاء لتعديل الفصلين 43 و 95 من الدستور المنظم في يوم 30 ماي 1980

استفتاء متعلق بالاتحاد العربي الافريقي المنظم في يوم 31 غشت 1984

استفتاء متعلق بتمديد الفترة النيابية لأعضاء مجلس نواب سنة 1984 لمدة سنتين سوم فاتح دجنبر 1989

استفتاء متعلق بمراجعة دستور 1972 المنظم في يوم 14 شتنبر 1992

استفتاء متعلق بمراجعة دستور 1992 المنظم في يوم 13 شتنبر 1996